

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي

هات المدة مدعوية الجلالة الاول واما ان احياه الثاني فقد كان عن
الرجاء الاول فان كان من جرمه بالاول فله حية عما انه فاجبه ليشك
وان كان عن مفرقة فليس له الفية فخارته مفوضة بعد عيما الاول
ايامه يكن اسلمه وانه كان عليه اعادته استيقت وبيعتا به
بل لا يكون علم به ان الثاني وسكن عنه وان كان سكونه ولبا على
اباه فانه له داسا على النبي **ص** وجرهما كخطيب **ص** وجرهما فذاد
لبا على العزيمه جرمها جرم القارة وهذا كالم جرمها فله
احداث يحدث في الجرمه من اهل تلك القارة بانه البت السبي
مالا الائمة فانه صا وقايتا ان الاختصاص ان القوم سب اهلها
جرمها من بلد جرمها وليس كذلك اذ الجرم ليس سب الاختصاص بالبلد
كذلك **ص** فقال وشاره سب اخر لسب الاختصاص بقوله وجرها
كذفيه نظره باب فالاجم جعلها للظرفية اي ان الاختصاص الثابت
في البلد جرمها سب جرمها وحينئذ فقله وجرها عطف على مقدمه
المعنى فندرجه واذا حصل الحيان في الامة جرمها ثبت الاختصاص فيها وفي
جرمها ويولد لما ذكرنا قول الجواهر والاختصاص في نوع القارة الى ان
قال النوع الثاني ان يكون جرم القارة فيصير به صلح القارة ولا يكون
انتمى للجرم اذ يكون للاختصاص معنى يخص به بل لا يكون للخطيب
سب القارة الذي يتصل بالخطيب وكذا امرى سب القارة التي وقا لوليد
ويعني قدر جرم الثاني حال من الخطيب والمجرى وخطيب وجرى جرمه لا يحذف
والعق والتمام بدل قوله ومرى للخطيب كل عند اول واحد اي هذا باو يا اي يوم مع قصاصه
اذ المجرى لم يمتنع كالانتفاع بالخصه من الخطيب وحينئذ انما عدا لواب من الخطيب
بالخطيب وجرى وجرى وجرى لا جرم الفاء والرواج اي الجرم عند اوروا كما حصل المطلق
بالدواب في جرمها من العند والرواج اي الرجوع الى القارة والمسرد بالهنا وما قبله
على لا جرم الفاء والرواج والاشك في فعله من
او جرم

من

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي

واضح

واضح من قوله الاول وما لا يصح على **ص** في الجرم من القارة
هو يعني ان الذي لا يصح على وارده هو جرمه من القارة واما انما
وما اشبهها فاشارة الى جرمها بقوله **ص** اي جرمها الذي لا يصح جرمها
هو جرمها فليس ان الواحد مخصوص بيقا من عند مالك وان القاسم قال
ابن سفيان البير فليس لها جرم محدود لاختلاف الارض بالرجاء والصلابة
ولكن جرمها ما لا يرد منه عليها وهو مقدارها بالارض كما في الايض من
ابها وامر بها مواهبها عند الورد وكل البرغض من ارضه ان جرمها
بمن ذلك الجرمه فليس مستوفيا لا يصح في القارة يكون بيان
لحد القارة في حقها البير الى الايض على وارده بالارض كما في
وما لا يصح في جرمها الفاضل الاول وانما الثاني يكون بيان الجرمه
ولا منافاة بين التخصيص وما فيه مصلحة لخصه **ص** يعني ان جرمه
الغلة هو جرمه من جرمه في جرمه وهذا بيان الجرمه وما قبله على
ما لا يصح جرمه الجرمه كما هو جرمه على نسخة وما يصح بدونه لا فانه
موافق لما صا ويرجع في ذلك اهل القارة **ص** وانه من الغلة ووقال
للمعنى كان اشتمل وانما ذكر الغلة لان اصل الحديث انما ورد في جرمها
بها **ص** وخطيب وجرى جرمها لدار **ص** يعني جرمها الجرمه من الدار المحقق
بالقارة وهو جرمها كما يرتق به اهلها من بيان طرح فيه تراكبا ويسب
فيه ما قبله ووقال كراب شميل صاحب المصنف انما احسن **ص** اختصاص
مخوفة بالدار **ص** يعني ان الدار المحقق بالاملاك ليس لها جرم خاص بها
فقط ولذا من السكان ان يستغنى بالزم الذي بان اوه ما الجرمه لانه فانه
يجمع صفة واختصاصا من منافع الفير ونقله محضفة
فان اختصاصه وقوله بالاملاك متعلقه ومقتضى اختصاصه محضها في ذلك
تختص المحضفة بالاملاك جرم خاص واستلزم ذلك ان كل من الجرم

هذا هو الذي
هو الذي
هو الذي